الأمم المتحدة

A/74/193

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٦٦ (أ) من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد السابع عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٣١٠، مع تحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومع انقضاء السنة الرابعة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وبعد اعتماد خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، رؤية التنمية التحويلية للاتحاد الأفريقي، وخطتها التنفيذية العشرية الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣)، واصلت البلدان الأفريقية، بدعم من الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، تعميم أولويات الخطط العالمية والقارية في أطر التنمية الوطنية. وتواصل البلدان الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة عام ٢٠٦٣.

وكان أحد الإنجازات المهمة خلال الفترة قيد الاستعراض تدشين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد مثل هذا خطوة كبيرة نحو رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في ”أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية ومحورها الناس“ التي تحققت من خلال تعزيز التجارة البينية الأفريقية وزيادة دمج القارة في سلاسل القيمة العالمية. وبفضل هذا الزخم، تم إحراز تقدم جيد في مبادرات مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وكذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وواصلت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان الأفريقية، ولا سيما في مجالات الصحة والزراعة والأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

* A/74/150.

19-12309 (A) 130819 150819

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة. وساهم النمو الإيجابي الشامل المستمر الناجم عن تحسن أسعار السلع الأساسية وزيادة الاستثمار في الأداء الاقتصادي الإيجابي في أفريقيا، حيث ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من ٢،٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢،٧ في المائة في عام ٢٠١٨، وفقًا لآخر بيانات الأمم المتحدة. وهذا يبشر بالخير لمواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وإن ارتفاع مستويات الديون وازدياد حدة التوترات التجارية يمكن أن يبطئ زخم النمو إذا لم يتم التصدي له بشكل صحيح، مما قد يعطل إحراز تقدم في تحقيق تطلعات أفريقيا في التنمية.

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٣١٠، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ القرار إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويسلط التقرير الضوء على التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك التدابير التكميلية التي نفذها المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من المنظمات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. كما تم تسليط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية. واستفاد التقرير من المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة الأفريقيين الإقليميين ودون الإقليميين.

ثانيا – الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٣ – منذ اعتمادها قبل ١٨ عاما، عملت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمخطط تملكه وتديره أفريقيا للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة. ولقد لعبت دوراً هاماً في تركيز السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي على المجالات ذات الأولوية الرئيسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وفي تحفيز العمل لتحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات مستمرة وناشئة التي ستقوض إن لم يتم التصدي لها، التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ولقد كانت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية فعالة في تنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع دون الإقليمية والقارية عبر القطاعات الرئيسية ذات الأولوية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤ – وعقب اعتماد خطة عام ٢٠٦٣، التي تشمل جميع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اعتمد الاتحاد الأفريقي كذلك خطة التنفيذ العشرية الأولى (٢٠٢٣-٢٠١٤) لخطة عام ٢٠٦٣، والتي تشمل البرامج والمشاريع التالية: مشروع سد إنغا الكبير؛ وإنشاء شبكة متكاملة من القطارات الفائقة السرعة؛ وإنشاء جامعة افتراضية إلكترونية أفريقية؛ ووضع استراتيجية للسلع الأساسية؛ وإنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية الأفريقية بحلول عام ٢٠١٧؛ وإصدار جواز سفر لعموم أفريقيا وحرية حركة الناس؛ وإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي؛ وإنشاء مؤسسة مالية أفريقية؛ ومبادرة ”إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“؛ وإنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا؛ ووضع استراتيجية أفريقية للفضاء الخارجي.

٥ – وفي سياق إصلاح الاتحاد الأفريقي، تقرر في قمة الاتحاد لعام ٢٠١٧ تحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وتكليفها بتنسيق تنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ السريع

لخطة عام ٢٠٦٣، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية. وفي قمة الاتحاد المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٩، تم اعتماد النظام الأساسي للوكالة وهيكلها. وبناء على ولايتها وهويتها القانونية المحددتين بوضوح، من المتوقع أن تعمل الوكالة كعامل حافز للتكامل الأفريقي وأن تضع الاتحاد في خدمة المواطنين الأفريقيين بشكل أفضل من خلال تنفيذ مشاريع عالية التأثير بالإضافة إلى مبادرات الاتحاد الأخرى.

٦ - وبصفتها الذراع الفنية للاتحاد، تركز الوكالة، بالتنسيق مع هياكل الاتحاد الأخرى والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تنفيذ برامج الاتحاد من خلال دعم البلدان الأفريقية في تخطيط تنفيذها ورصده وتقييمه. وتعمل الوكالة على تعزيز القدرات على الصعد الوطني والإقليمي والقاري من أجل تنسيق تنفيذ هذه البرامج.

ألف - البنية التحتية

٧ - تعد البنية التحتية عنصر تمكين بالغ الأهمية للتنمية المستدامة للقارة وللنمو الاقتصادي الشامل. كما تسهل البنية التحتية عالية الجودة المزيد من التصنيع والتكامل الإقليمي في أفريقيا، والتي تشكل الأساس لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٨ - ووفقاً لآخر المعلومات المستقاة من عام ٢٠١٨ بشأن مشاريع نفذت في إطار برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، كان هناك ٣١٦ مشروعاً، منها ٥٧ (١٨ في المائة) كانت قيد التشغيل، و ٨٠ (٢٥ في المائة) قيد الإنشاء وكان الباقي في مراحل تقديم عروض أسعار.

٩ - و ''خطة ٥ في المائة'' هي مبادرة لزيادة حصة الأصول المملوكة لأفريقيا تحت الإدارة المخصصة للبنية التحتية الأفريقية من ١،٥ في المائة إلى ٥ في المائة. وبعد إطلاق المبادرة، جمعت شبكة الأعمال التجارية القارية التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بين المستثمرين الدوليين وصناديق المعاشات التقاعدية وكبار المسؤولين التنفيذيين في البورصات ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وممثلي مجموعة السبع في اجتماع للمتابعة والاستعراض في بورصة نيويورك في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٨. وتمخض الاجتماع عن بدء مشروع خارطة طريق لزيادة حصة البنية التحتية الأفريقية المخصصة للمستثمرين من المؤسسات الأفريقية إلى نسبة ٥ في المائة المعلنة.

١٠ - واستمرت مشاريع المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في التقدم في عام ٢٠١٨. فالطريق السريع عبر الصحراء قيد الإنشاء، فضلا عن مشروعي طرق يغطيان معاً ٢٢٥ كيلومترا. ووصل خط أنابيب الغاز النيجيري - الجزائري إلى مرحلة الإغلاق المالي، حيث من المتوقع أن يبدأ البناء في عام ٢٠١٩. وفي مشروع ممر النقل بين ميناء لامو - جنوب السودان - إثيوبيا، الذي يربط كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان، أحرز تقدم سريع في بناء خطوط أنابيب النفط بين الدول وأرصفة في ميناء لامو. وتم تشكيل لجنة للتنسيق الفني تضم إثيوبيا وكينيا لوضع إستراتيجية تمويل مشتركة وخطط تنفيذ للأقسام ذات الصلة بالمشروع. ومن المتوقع أن تتدفق الدفعة الأولى من النفط في عام ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢. وقد نظم مشروع المحور اللوجستي الدولي، بقيادة ناميبيا، بعثات إلى أنغولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا وزيمبابوي، ويعمل على مرحلة هيكلة المشروع بمساعدة فنية من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية.

١١ - وفيما يتعلق بمشروع إنشاء خط ملاحي من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، حصلت دراسة الجدوى الأولية والتقرير المؤقت على موافقة. وبدأت مصر في البحث عن تمويل للمرحلة التالية من دراسة الجدوى. وبعد الانتهاء من مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات النطاق العريض والألياف البصرية لجميع بلدان جماعة شرق أفريقيا، يجري تنفيذ مبادرة ''منطقة شبكة واحدة'' بين غابون ورواندا. وحتى الآن، نفذت كينيا ورواندا وجنوب السودان وأوغندا المنطقة، وهناك سبعة بلدان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لديها مبادرات مماثلة.

١٢ - وفيما يتعلق بشبكة السكك الحديدية المتكاملة الأفريقية عالية السرعة، وهي مشروع رائد لخطة التنفيذ العشرية الأولى، استلمت عروض تقنية ومالية من ثماني شركات استشارية مدرجة في القائمة المختصرة، ووقع الاختيار من أجل البدء في المشروع. وعُقد أول اجتماع لفريق الخبراء في نيسان/أبريل ٢٠١٩ لاستعراض النتائج المبكرة للعمل، بما في ذلك تقرير استهلالي وإطار بالأولويات، وللاتفاق على تحليل إطار عمل إعداد المشروع للمصادقة الوزارية عليه خلال الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن النقل والبنية التحتية العابرة للقارات والأقاليمية والطاقة والسياحة.

١٣ - ويتوخى مشروع سد إنغا الثالث للطاقة المائية توليد ١١ ٠٥٠ ميغاوات من الطاقة النظيفة من خلال بناء محطة إضافية في موقع إنغا الحالي إلى جانب مد ٠٠٠ ٥ كيلومتر من خطوط نقل الكهرباء التي ستمكن من توفير الطاقة لدول شرق ووسط وجنوب أفريقيا. وينطوي المشروع أيضًا على إمكانية إقامة تعاون عبر الحدود مع نيجيريا وأنغولا في المستقبل. وفي حين أن المشروع لا يزال في مرحلة التنظيم، فقد تم تقديم الخطوط العريضة لعروض إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٤ - تشكل الزراعة والأمن الغذائي ركيزتين أساسيتين لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية إعطاء الأولوية لهاتين الركيزتين من خلال دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن النمو الزراعي المتسارع والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة من أجل تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الميزانية الوطنية للزراعة وتحقيق معدل نمو سنوي قدره ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية. ووفقًا للبيانات المتاحة من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وقّع ٤٤ بلدًا أفريقيا على البرنامج، وصاغ ٣٩ بلداً خططًا وطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي. وتعد الملكية والمسؤولية الأفريقية والمحلية والشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها البرنامج.

١٥ - وكجزء من تنفيذ البرنامج، قامت ٣٠ كلية تقنية زراعية في بنن وبوركينا فاسو وغانا وكينيا بتكييف عروضها التدريبية مع التدريب القائم على الكفاءة وفق سلاسل القيمة المختارة، على النحو المنصوص عليه في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية لكل منها. وقد تم تدريب ٤٧٧ مدربًا على تقديم هذا النوع من التدريب في بنن وبوركينا فاسو وغانا وكينيا وملاوي وتوغو.

١٦ - ودعمت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تنفيذ مشروع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الزراعي، الذي يسعى إلى زيادة وصول المرأة إلى التدريب الرسمي وغير الرسمي في قطاع الأغذية الزراعية. ويجري تنفيذ المشروع في بنن وبوركينا فاسو وغانا وكينيا وملاوي وتوغو، وهو يستهدف النساء في التدريب

المهني الرسمي، والمزارعات من صاحبات الحيازات الصغيرة غير الحاصلات على تدريب رسمي أو غير رسمي، وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

١٧ - وشاركت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنظيم الاجتماع الرابع عشر لمنصة الشراكة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، المعقود في غابون في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن موضوع ''تسريع تنفيذ الخطط الزراعية الوطنية لتحقيق أهداف وغايات مالابو''. وكان أبرز ما في الاجتماع هو إصدار وتوزيع تقرير المراجعة الذي يصدر كل سنتين عن الاتحاد الأفريقي حول تنفيذ إعلان مالابو ومجموعة أدوات خطة الاستثمار الزراعي الوطنية، والتي ستعمل على دعم البلدان في حشد الاستثمارات في الزراعة. وتم حث جميع أصحاب المصلحة على دعم البلدان الأفريقية في صياغة وتعزيز خططها الاستثمارية الزراعية، والتي ستشكل الأساس لتقرير الاستعراض القاري القادم.

١٨ - ويجري حاليا تنفيذ نهج الصلة بين المناخ والزراعة ونوع الجنس في الكاميرون وإثيوبيا وملاوي والنيجر ورواندا. ويركز على زيادة نشر الممارسات والتكنولوجيات الذكية للمناخ بين النساء والمزارعين الشباب أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز قدرتهم على التكيف وآليات التعامل مع العوامل الخارجية للمناخ. وقدمت الوكالة الدعم الفني والمالي لتلك البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما تم تعزيز القدرات في وزارات المساواة بين الجنسين لإدارة مبادرات المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والدعم الزراعي في البلدان الخمسة. ويشمل بناء القدرات التركيز على تطوير أدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتطوير نظم إدارة المعلومات واستعراض السياسات القطاعية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

جيم - الصحة

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تقديم المساعدة في النهوض بالقرارات السياساتية التي اتخذتها البلدان الأفريقية والتي تهدف إلى تحسين صحة الأفريقيين ورفاههم. ودعمت الوكالة ١٢ بلدا أفريقيا[(١)] اعتمدت قانون الاتحاد الأفريقي النموذجي بشأن تنظيم المنتجات الطبية الذي أقره الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ من خلال تعزيز التنظيم الصحي الطبي في أفريقيا. وقد عملت عن كثب مع جماعة شرق أفريقيا وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد بيئة مواتية لتحقيق نتائج التنظيم المتفق عليها من خلال استعراض واعتماد خطط مشاريع البلدان المشاركة.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٨، اعتمد وزراء الصحة الأفريقيون، تحت رعاية اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومراقبة المخدرات، المدعومة من الوكالة، معاهدة لتأسيس الوكالة الأفريقية للأدوية، والتي ستعمل من أجل ضمان التنسيق وتعزيز مبادرات القارة لمواءمة تنظيم المنتجات الطبية. كما ستوفر التوجيه والدعم الفني لتحسين الوصول إلى المنتجات الطبية والتقنيات الصحية العالية الجودة والآمنة والفعالة في القارة.

٢١ - وأدت مساعدة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية أيضا إلى وضع واعتماد العديد من إجراءات التشغيل الموحدة لجماعة شرق أفريقيا لضمان التنسيق الفعال بشأن هيكل الأنشطة التنظيمية المشتركة

(١) إسواتيني وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزمبابوي وسيشيل وغامبيا وكوت ديفوار وليسوتو وموزامبيق وناميبيا.

والمبادئ التوجيهية المنسقة للرسوم. ودعمت الوكالة أيضا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع مبادئ توجيهية منسقة بشأن تسجيل الأدوية وإجراءات التسجيل المشترك. وتم إحراز تقدم كبير بمساعدة الوكالة من خلال إضفاء الطابع المحلي على القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي. واستخدمت ١٣ بلدا[٢] هذا القانون لمراجعة تشريعاتها ومواءمتها.

٢٢ - وواصلت الوكالة تقديم الدعم الذي يهدف إلى تعزيز المؤسسات الصحية للتصدي لمسألة سلامة الصحة المهنية والسل. وفي هذا الصدد، نظمت عدة حلقات عمل تدريبية للمفتشين الصحيين والأطباء والعاملين الصحيين والخبراء في صحة عمال المناجم، بالإضافة إلى صياغة دليل تدريب إقليمي لتوجيه المفتشين الصحيين في إجراء برنامج تدريبي مستدام على المستوى الإقليمي. وبدأت الوكالة كذلك دراستين بحثيتين للعمليات شملت ليسوتو وملاوي وموزامبيق وزامبيا. وغطت الدراسة الأولى اللوائح الصحية المتعلقة بعمال المناجم والصحة والسلامة المهنيتين، في حين غطت الدراسة الثانية فرص مشاركة القطاع الخاص في السيطرة على مرض السل. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع مبادئ توجيهية إقليمية حول تشريعات صحة وسلامة عمال المناجم، وصياغة بروتوكولات سريرية لإنشاء المناجم والصحة المهنية. كما تمت صياغة إرشادات بشأن فحص صحة وسلامة عمال المناجم، وبشأن مجموعة قياسية دنيا لخدمات الصحة المهنية ومعدات الصحة والسلامة المهنية.

دال - التعليم والتدريب

٢٣ - يُعترف بالتعليم كمنفعة عامة، وهو حق إنساني أساسي وأساس لإعمال حقوق الإنسان. وتعترف كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بأهمية التعليم في التنمية المستدامة. والتعليم هدف مهم قائم بذاته ووسيلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد أربع سنوات تقريبًا من اعتماد الأهداف وثلاث سنوات بعد اعتماد استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥، تمر البلدان الأفريقية بمراحل مختلفة من التقدم في تعميم الأهداف والاستراتيجية في سياساتها وخططها وإجراءاتها الوطنية.

٢٤ - وإدراكا منها للحاجة إلى وجود قوة عاملة ماهرة لتنمية اقتصادها تنمية مستدامة، طلبت ليبريا من رابطة تطوير التعليم في أفريقيا إجراء تحليل لسلسلة القيمة لقطاع زيت النخيل مع الإشارة إلى متطلبات مهارات القوى العاملة. وأدى التحليل إلى إنتاج تقرير تقني ومذكرة سياساتية ووثيقة مشروع بهدف دعم تنفيذ منهج تجريبي قائم على الكفاءة لتدريب العمال المهرة على مستوى المزرعة، لا سيما الشباب العاطلون عن العمل، من أجل العمل في صناعة زيت النخيل في ليبيريا.

٢٥ - واعترافا بالأهمية المتزايدة للتعليم والتدريب المهني التقني من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ملاوي، تعهدت الحكومة بإنشاء كليات تقنية أهلية في جميع المقاطعات البالغ عددها ٢٨ مقاطعة. ودعمت المساعدة الفنية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والتمويل من الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة مثل البنك الدولي تشكيل مراكز لتنمية المهارات المجتمعية في جميع أنحاء البلاد. وأدى ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية إلى زيادة كبيرة في عدد الطلاب المسجلين والمتخرجين.

(٢) إسواتيني وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزمبابوي وسيشيل وغامبيا وكوت ديفوار وليسوتو ومصر وموزامبيق وناميبيا.

٢٦ - وفي زامبيا، بدأ برنامج تجريبي مدته ثلاث سنوات لمعهد إدارة المخاطر يهدف إلى الاستجابة للتحديات المحددة في آب/أغسطس ٢٠١٨ بإنشاء مؤسسة ''مسرع هارامبي لتوظيف الشباب''، وهي مؤسسة اجتماعية لا تهدف إلى الربح، ومبادرة ''الأعمال التجارية الوطنية'' التي تم إنشاؤها بالتعاون مع شركاء من الحكومة وغيرهم من العاملين في مجال النظام الإيكولوجي. والمبادرة عبارة عن عرض لأنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص اللازمة لمعالجة مسألة تنمية المهارات وقابلية التوظيف ومسارات العمل الحر على نطاق واسع ولأغراض الشمول.

هاء - البيئة والسياحة

٢٧ - بالنظر إلى أن القارة عرضة لتغير المناخ، لذا تعد الاستدامة البيئية أولوية هامة لأفريقيا. وفي هذا الصدد، واصلت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تقديم الدعم للبلدان في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

٢٨ - وفي ضوء الحاجة إلى زيادة الوصول إلى الطاقة النظيفة في أفريقيا على أمل تخفيف آثار تغير المناخ، قدمت الوكالة الدعم التقني والمالي لعدد من المشاريع الرائدة في مجال الطاقة المتجددة على المستوى الوطني، بما في ذلك المساعدة لمشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية وشبكات الكهرباء الصغيرة.

٢٩ - وقدمت الوكالة مساعدة تقنية ومالية إلى الكاميرون وإثيوبيا وملاوي والنيجر ورواندا في عام ٢٠١٨ من أجل تنفيذ برنامج المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والدعم الزراعي، الذي يركز فيه على زيادة نشر التكنولوجيات الذكية للمناخ بين النساء وصغار المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز قدرتهم على التكيف وآليات التكيف مع العوامل الخارجية للمناخ.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الوكالة مجموعة أدوات للتمويل المتعلق بالمناخ ودليل لدعم البلدان الأفريقية في الوصول إلى تمويل يتعلق بالمناخ الدولي من الصندوق الأخضر للمناخ في إطار دعمها التقني في تنفيذ ورصد نتائج اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

٣١ - ودعمت الوكالة أيضا الحكومات الوطنية في تعبئة التمويل المناخي للاستثمارات في قطاع الزراعة. وتلقى ما مجموعه ١٢ بلدا أفريقيا الدعم الفني لوضع مقترحات مشاريع بشأن التكيف الزراعي وتغير المناخ استعدادًا لتقديم طلب للحصول على الدعم المالي من الصندوق الأخضر للمناخ.

٣٢ - وأبدى ستة وعشرون بلدا أفريقيا التزاما بتنفيذ المبادرة الأفريقية لإصلاح المناظر الطبيعية للغابات، التي يوجد مقرها في الوكالة وهي ملتزمة بإصلاح ٨٦ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة.

٣٣ - وتم إطلاق منتدى أفريقيا للشراكات في مجال البيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بقيادة الوكالة، لتعزيز الإدارة البيئية المستدامة من خلال تعزيز الشراكة والتنسيق والمواءمة بين الأنشطة بالإضافة إلى تجميع الموارد على مختلف المستويات.

٣٤ - وكجزء من الدعم الفني للمنتدى لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في إدارة مصائد الأسماك، تم دعم الكاميرون والغابون وغينيا ونيجيريا من خلال مشروع رائد لمعيار ملصق العلامة الإيكولوجية الأفريقية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمساعدة في تنفيذ السياسات، وإجراءات منح الشهادات والمعايير واللوائح التي تتوافق مع الأطر السياساتية الإقليمية لمصائد الأسماك والزراعة والتجارة والأمن الغذائي.

٣٥ - ودعمت الوكالة كوت ديفوار والسنغال في زيادة القدرات التجارية بين رابطات القطاع الخاص النسائية، بما في ذلك رابطات عمليات تجهيز الأسماك وتجارها ومنتجي الأحياء المائية، بهدف تمكينها من الاستفادة بشكل أفضل من الفرص التجارية المتنامية من خلال المؤسسات المتنافسة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٦ - ويتم تنفيذ التدخل البرنامجي في قطاع السياحة من خلال خطة العمل السياحية للوكالة، وهي إطار لتشجيع السياحة المستدامة في القارة. ويهدف تحديث للخطة إلى ربط تنفيذ الأطر والبرامج الإقليمية ذات الصلة، وتسليط مزيد من الأضواء على القطاع وتعزيز نمو السياحة.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٧ - وتمشيا مع أولوية خطة عام ٢٠٦٣ لتحقيق اقتصادات متحولة وشاملة ومستدامة وضرورة تحسين تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإسهامها في النمو الاقتصادي، تواصل البلدان الأفريقية السعي لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع التحول الاقتصادي والاجتماعي.

٣٨ - وتبلغ نسبة الوصول إلى الإنترنت في القارة حاليا حوالي ٢٠ في المائة، وهي مستمرة في الازدياد ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٥. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تعمل فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير أفريقيا، لا يزال انتشارها منخفضا مقارنة بباقي بلدان العالم. ويعتمد التقدم في هذا المجال على زيادة الاستثمار في البنية التحتية المادية للنطاق العريض، الأمر الذي سيدفع النمو الاقتصادي والاتصال.

٣٩ - وتواصل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية دعم البرامج الرامية إلى تسريع وتيرة التحول الاقتصادي وتيسير الاقتصاد الإلكتروني المتكامل في أفريقيا، مع التركيز على استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز فرص عمل الشباب.

٤٠ - وبعد انعقاد أربعة مؤتمرات ناجحة، عُقد مؤتمر القمة الخامس لتحويل أفريقيا في رواندا في أيار/مايو ٢٠١٩ لتناول موضوع ''تعزيز الاقتصاد الرقمي لأفريقيا''. ومؤتمر القمة هو الحدث الرئيسي لتحالف أفريقيا الذكية لمناقشة التحول الرقمي في القارة، وانبثاق خطة أفريقية مشتركة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتسريع الاقتصاد الرقمي في أفريقيا.

زاي - العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٤١ - تشكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا عاملاً تمكينياً مهما لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويركز عمل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في هذا المجال على بناء قدرات البلدان الأفريقية في تلك المجالات.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة تنفيذ استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا عام ٢٠٢٤ ومبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الأفريقية. ومن الإنجازات الرئيسية لهذا العام إعداد الطبعة الثالثة من تقرير *آفاق الابتكار في أفريقيا* من قبل الوكالة، والذي يقدم تحليلًا لمؤشرات أداء العلوم والتكنولوجيا والابتكار الرئيسية والاستراتيجية. وقد أبرز التقرير أداء البحث والتطوير

والابتكارات والمعلومات الموحدة المستقاة من ثمانية بلدان[٣]. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ٤٥ بلدا عن استخدام البيانات للابتكار وتطبيقها في سياساتها وبرامجها الوطنية. وقامت الوكالة أيضًا بتمويل البحوث والابتكار وتوليدها في ١٥ بلدا، وخاصة في النظم العلمية الوطنية، واستفاد منها ١٠٠ ألف موظف مدني.

٤٣ - علاوة على ذلك، ساهمت الوكالة في إدماج مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم والصحة في سياسات الاتحاد الأفريقي وعمليات صنع القرار. ويجري الآن نشر البيانات المتعلقة بمؤشرات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في منصة البيانات القارية القائمة على شبكة الإنترنت. وأنتجت الوكالة أيضا ووزعت على الدول الأعضاء منتجين معرفيين عن: شمولية سياسة الابتكار؛ وابتكارات القطاع غير الرسمي وأنظمة الابتكار الوطنية. ويشكل هذان المنتجان خطوتين بالغتي الأهمية في تنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا.

٤٤ - وأجرت الوكالة تدريباً دقيقاً على البيانات على البحث والتطوير والابتكار. واستفادت من التدريب مكاتب الإحصاء الوطنية ومجالس منح العلوم من ١٥ بلدا[٤]. واعتمد ما مجموعه ١٩ بلدا أفريقيا نظامًا لقياس وتتبع استخدام مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ودعمت الوكالة ١٢ بلدا في تطوير القدرات اللازمة لرسم خرائط أنظمتها الوطنية للابتكار و ٣٥ بلدا في جمع وتحليل و/أو إعداد تقارير و/أو تصوير بيانات البحث والتطوير والابتكار الوطنية.

٤٥ - وأنشأ الاتحاد الأفريقي فريقا رفيع المستوى معنيا بالتكنولوجيات الناشئة لتزويد البلدان الأفريقية بالمشورة والتوصيات ذات الصلة. وتشكل الوكالة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أمانة الفريق.

٤٦ - وقام الفريق الرفيع المستوى بوضع ونشر ثلاثة تقارير عن التكنولوجيات الناشئة، بعنوان ''حملة الجينات لمكافحة الملاريا والقضاء عليها في أفريقيا''، و ''الطائرات المسيرة في الأفق: تحويل الزراعة في أفريقيا''، و ''الشبكات الصغرى: تمكين المجتمعات المحلية وتمكين أفريقيا من التحول''. وستكون التقارير مصدراً قيماً للاطلاع على التقنيات الناشئة وبناء ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني

٤٧ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزء لا يتجزأ من كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومطامح خطة عام ٢٠٦٣. ويتوخى كل من المطمح ٦ من مطامح خطة عام ٢٠٦٣ والهدف ٥ المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة والخاصة من خلال المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الكاملة والعادلة. وواصلت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية جهودها لتعزيز تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

٤٨ - وبدعم من أسبانيا، واصلت الوكالة تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة قدرات المرأة الأفريقية واستقلالها الذاتي. ويتواءم عمل الشراكة الجديدة/الصندوق الأسباني لتمكين المرأة الأفريقية مع أولويات

(٣) إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا ومصر وموزامبيق وناميبيا.

(٤) إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا.

السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي، وعقد المرأة الأفريقية وغيره من السياسات والأُطُر الإقليمية لضمان الاستدامة وتحقيق أولويات خطة عام ٢٠٦٣.

٤٩ - وخصصت الوكالة مليوني يورو من أسبانيا لإنشاء محاضن للأعمال التجارية للنساء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتم إنشاء ست حاضنات في ستة بلدان أفريقية[٥]. وتم تسريع تنفيذ المحاضن من خلال: شراء المعدات والأدوات لمراكز الابتكار لريادة الأعمال؛ ومشاريع التأثير الاجتماعي؛ وفرص إدرار الدخل للنساء والشباب؛ والدعم المالي المباشر. وركزت محاضن الأعمال التجارية على ١٨ سلسلة قيمة، بما في ذلك الكسافا والحبوب والأسماك، والتي تم اختيارها للحضانة من المشاريع التي يتم تنفيذها في كل بلد. وفي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تم توقيع اتفاقيات منحة فرعية بين السوق المشتركة واتحاد الرابطات الوطنية للنساء المشتغلات في الأعمال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ولزيادة إمكانية وصول صاحبات المشاريع إلى ائتمانات ميسورة التكلفة، يجري حاليا تطوير تفعيل خطة ضمان الائتمان في السوق المشتركة.

٥٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قام مكتب المستشارة الخاصة المعنية بأفريقيا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والبعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة وحكومة فنلندا بتنظيم حدث جانبي في نيويورك على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. وعُقد هذا الجانبي حول موضوع ”جعل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية شاملة للجميع ومفيدة للنساء والفتيات في أفريقيا“ وتوجت بمجموعة من التوصيات التي سيجري الاستفادة منها في الدعوة لدعم تنفيذ الالتزامات والنتائج العالمية للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١ - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٥١ - تسلم كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ أن الحوكمة الرشيدة هي أداة تساعد على النمو والتنمية المستدامة. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي أداة رصد ذاتي متفق عليها بصورة متبادلة تنضم إليها الدول الأعضاء طواعية. وغالبًا ما يتم وصف الآلية بأنها النهج الفريد والمبتكر لأفريقيا الذي يهدف إلى تحسين الحوكمة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والقاري. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تقرر دمج الآلية بالكامل في هياكل الاتحاد الأفريقي، وفي مؤتمر القمة الثامن والعشرين في المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تقرر تنشيط آلية الرصد والتقييم المقررة لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ في مجالات الحوكمة الرئيسية. وجرت تغطية مسائل الحوكمة في أفريقيا أيضا، مع التركيز بشكل خاص على استمرار الصعوبات التي يشكلها النزوح بتفصيل أوسع في التقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/74/645)، الذي ينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع هذا التقرير. وتم تسليط الضوء في هذا التقرير على الحاجة إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل ومنسق وشامل للجميع يعزز، من بين أشياء أخرى، التعاون والشراكات المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة في تحديد وتنفيذ حلول مستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري الناجم عن

(٥) إسواتيني وبوركينا فاسو وبوروندي والسودان وسيراليون وكينيا.

النزاع، مع مراعاة الروابط بين القضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والبيئية والإنمائية.

٥٢ - واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٩، انضم ٣٨ بلدا إلى الآلية، وكانت بوتسوانا آخر من انضم إليها، وواصلت الآلية تقديم الدعم لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحوكمة بجميع أبعادها. واستمر بذل جهود كبيرة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الآلية. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نشرت أمانة الآلية، بدعم من هيكل الحوكمة في أفريقيا، أول تقرير من نوعه، وهو *تقرير الحوكمة في أفريقيا: ترويج القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي*. وتشير الالية في التقرير إلى أن حالة الحوكمة في أفريقيا قد تحسنت بشكل عام، لا سيما في قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في حين لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالديمقراطية والحوكمة السياسية. وكان الأداء أيضا مرضيا في مجالات الحوكمة الاقتصادية والإدارة وحوكمة الشركات. وحققت القيادة التحويلية الأفريقية تقدماً ملحوظاً نحو تعزيز ممارسة الديمقراطية وصياغة الرؤى الوطنية. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحروب الواسعة النطاق بين الدول، يبدو أن حالات النزاعات داخل الدول والعنف والاضطرابات والإرهاب قد ازدادت خلال العقدين الماضيين. وبذل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان عددا من الجهود لمنع نشوب النزاعات والتوسط فيها وتحقيق الاستقرار.

٥٣ - وحتى تموز/يوليه ٢٠١٩، أكملت الآلية استعراضات حوكمة ٢١ بلداً، بما في ذلك الاستعراض الأول للسودان والاستعراض الثاني لأوغندا. وتم إطلاق مشروع للآلية لتعميق استعراضاتها، بما في ذلك من خلال التقييمات الذاتية القطرية وعمليات الاستعراض الخارجية بناءً على تقرير الاستعراض النهائي وبرنامج العمل الوطني. كما بدأت الآلية العمل مع المؤسسات الأكاديمية لتعزيز الحوكمة في أفريقيا وقاعدة معارف الآلية وإثراء قدرات البحث في القارة.

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من زخم دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا

٥٤ - كما يتضح من الجزء الأول من هذا التقرير، واصلت البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير على الصعد الوطني ودون الإقليمي والقاري لتعزيز التنمية المستدامة في سياق السلام والاستقرار. ورغم أن هذه التدابير ضرورية، فإنها غير كافية. ويعتمد التقدم المستمر على وجود بيئة دولية داعمة.

٥٥ - وتباطأ النشاط الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، مما يعكس مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وانخفض النمو العالمي بشكل طفيف من ٣،١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٨. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يمتد التباطؤ الحالي إلى عام ٢٠١٩، حيث يتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٢،٧ في المائة[٦]. وأثرت على النمو العالمي عواملُ مثل ضعف الطلب الخارجي، لا سيما من آسيا، والانخفاض العام لأسعار السلع الأساسية، والقيود التجارية وتراجع ثقة الشركات بشكل عام[٧].

(٦) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.C).

(٧) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٥٦ - وزاد النمو في أفريقيا زيادة طفيفة من ٢،٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢،٧ في المائة في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، كان هذا تحسنا ملحوظا مقارنة بنمو بنسبة ١،٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وأسهمت زيادة الصادرات الصافية، وتحسين الحوكمة المالية، وتخفيف الضغوط التضخمية وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية في تحسين الأداء الاقتصادي. وتبدو التوقعات الاقتصادية إيجابية، حيث من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣،٢ في المائة في عام ٢٠١٩ وإلى ٣،٧ في المائة في عام ٢٠٢٠[٨].

٥٧ - ومع ذلك، يشكل عدد من حالات عدم اليقين مخاطر كبيرة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية. وتشمل هذه تقلبات أسعار السلع الأساسية وكذلك الظروف المناخية المعاكسة، والتي يمكن أن تعطل بشكل كبير الإنتاج الزراعي الذي هو الدعامة الأساسية لكثير من الاقتصادات الأفريقية. وانخفاض الطلب الكلي الناتج عن فرض الرسوم الجمركية قد يضر بالتوقعات بالنسبة لأفريقيا[٩].

٥٨ - وفي قمة مجموعة العشرين في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، أكدت مجموعة العشرين من جديد التزامها بالشراكة وخطة مجموعة العشرين لأفريقيا لعام ٢٠٦٣. ونفذت البلدان المشاركة في اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا تدابير لتحسين تنفيذ بيئة الأعمال واستقرار الاقتصاد الكلي[١٠]، وهذه التدابير عنصر أساسي في الشراكة. وساهمت دول مجموعة العشرين والمنظمات الشريكة[١١] بأكثر من ٢٠ بليون دولار[١٢] في استثمارات مضمونة لبلدان الاتفاق، والتي ارتفع عددها من ١٠ مشاركين إلى ١٢ مشاركًا في عام ٢٠١٧.

٥٩ - وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩، أكدت المجموعة من جديد التزامها بدعم التصنيع في أفريقيا والمبادرات الأخرى ذات الصلة التي تساعد على تحقيق خطة عام ٢٠٦٣، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة ومساعدة البلدان الأفريقية خلال تفشي فيروس إيبولا الحالي من خلال الوسائل المالية والتقنية معا.

٦٠ - وفي المنتدى الثاني للحزام والطرق للتعاون الدولي، المعقود في الصين في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكدت الصين من جديد دعمها لتمويل وبناء مشاريع البنية التحتية الكبرى في أفريقيا بما في ذلك، من بين أمور أخرى: ممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا، وهو مشروع ذو أولوية رئيسية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛ وخط سكة حديد بورتسودان - إثيوبيا؛ ومنطقة قناة السويس الاقتصادية[١٣].

---

(٨) *الحالة الاقتصادية في العالم*، انظر الحاشية رقم ٦.

(٩) مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا: أداء الاقتصاد الكلي والتوقعات عام ٢٠١٩ - فرص العمل والنمو، وديناميكية الشركات*.

(١٠) إثيوبيا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وتونس ورواندا والسنغال وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومصر والمغرب.

(١١) Rob Floyd, Kapil Kapoor and Laura Sennett, Group of 20 Compact with Africa, Policy Brief under the Think 20 Japan Task Force 5: Cooperation with Africa, March 2019.

(١٢) Group of 20 Compact with Africa, "Compact monitoring report", April 2019.

(١٣) انظر البيان المشترك الصادر عن قادة اجتماع المائدة المستديرة لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، "Belt and Road Cooperation: shaping a brighter shared future"، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٦١ - وفي مؤتمر قمة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا الذي عقد في جنوب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٨، التزمت المجموعة بالتعاون الوثيق مع البلدان الأفريقية لخلق نمو شامل وتعزيز تعددية الأطراف في سياق الثورة الصناعية الرابعة وتقديم الدعم لعملية تطوير البنية التحتية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك معالجة العجز في تمويل البنية التحتية.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٢ - وفقا لأحدث البيانات المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١٤]، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٩،٣ بليون دولار في عام ٢٠١٨، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢،٧ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بمبلغ ١٤٧،٢ بليون دولار المسجلة في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل).

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

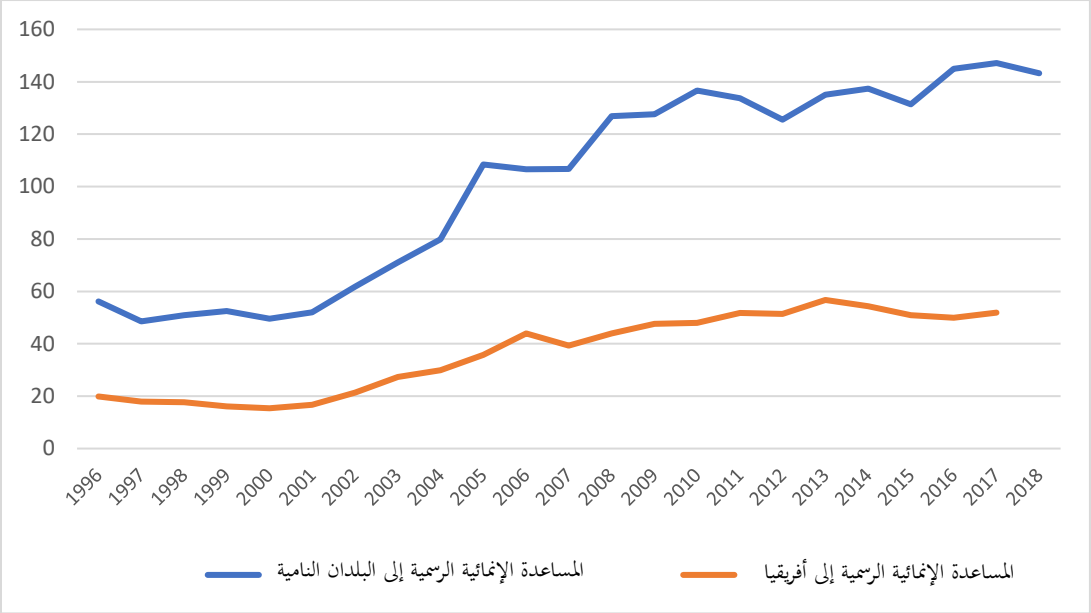

المصدر: قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الإنترنت.

٦٣ - ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض تكاليف اللاجئين للمانحين من العديد من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي هبطت بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٠،٦ بلايين دولار أو ٧،١ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، أي انخفاض من ٩،٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في اللجنة ٠،٣١ في المائة. وهذا أقل بكثير من هدف الـ ٠،٧ الذي حددته الأمم المتحدة وتم التأكيد عليه في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

(١٤) انظر www.oecd.org/development/development-aid-drops-in-2018-especially-to-neediest-countries.htm.

٦٤ - وتُظهر أحدث بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا زاد من ٤٩,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥١,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٧، مما يمثل زيادة قدرها ٣,٩ في المائة[١٥]. ومع ذلك، وفقًا للتقديرات الأولية، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأفريقيا لعام ٢٠١٨ ٢٩,٧ بليون دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية اعتبارًا من عام ٢٠١٧.

٦٥ - وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، لا تزال القطاعات الاجتماعية أكبر فئة من المساعدة الإنمائية الرسمية حيث بلغت ٤٢ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٧، تليها القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بنسبة ٣٢ في المائة.

٦٦ - وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٨ إلى ٢٧,٦ بليون دولار، مما عكس الاتجاه النزولي الذي شوهد في عام ٢٠١٧. وقد عكست هذه الزيادة بشكل رئيسي النمو في المعونة المقدمة للمساعدة الإنسانية إلى ثلاثة بلدان لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن النزاعات.

٦٧ - وفيما يتعلق بفعالية المعونة، استمر التقدم المحرز من خلال زيادة مواءمة التعاون الإنمائي مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز شفافية التعاون الإنمائي. وأحرز تقدم في المساعدات غير المشروطة، وازدادت نسبة المساعدات غير المقيدة من ٧٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٦[١٦].

باء - تخفيف عبء الديون

٦٨ - يرتبط تخفيض الديون بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لأنه يحرر الموارد للإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك على الصحة والتعليم والبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، ويكون له تأثير مباشر على الحد من الفقر.

٦٩ - واعتبارًا من تموز/يوليه ٢٠١٩، تمت الموافقة على حزم تخفيض الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لـ ٣٦ بلدا، ٣٠ منها من البلدان الأفريقية التي تلقت ٧٦ بليون دولار من الإعفاء الكامل لخدمة الديون منذ إنشاء المبادرة (انظر الجدول). وبالنسبة لعام ٢٠١٩، لم يصل أي بلد آخر إلى نقطة ما بعد الإنجاز لتكون مؤهلة لتخفيف عبء الديون بالكامل. ولا تزال إريتريا، والسودان، والصومال في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، حيث تواجه هذه البلدان تحديات مشتركة بما في ذلك الحفاظ على السلام والاستقرار، وتحسين الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات الأساسية. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات جهوداً متواصلة من البلدان التي كانت في نقطة ما قبل اتخاذ القرار إلى جانب سياسات ومؤسسات قوية، فضلاً عن دعم من المجتمع الدولي.

(١٥) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، Development Aid at Glance, statistics by region, Africa, 2019.

(١٦) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، تقرير عام ٢٠١٨ عن توصية لجنة المساعدة الإنمائية برفع القيود، ٢٠١٨.

البلدان المستفيدة حاليا والمحتمل أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، في تموز/يوليه ٢٠١٩

الحالة	*البلدان*
نقطة ما بعد الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
نقطة ما قبل اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٧٠ - وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، ما برح الدين الأفريقي في ارتفاع منذ عام ٢٠١٣، حيث ارتفع متوسط نسبة الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٣١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٧[١٧]. ويواجه ثلث البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ضائقة ديون أو هي في خطر كبير من مواجهة هذا الضيق، بما في ذلك معظم البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون المتعدد الأطراف. وزاد الدين المتوسط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ٥ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.

٧١ - وتشير أزمة الديون المحتملة التي تلوح في الأفق بعد أقل من عقدين من تخفيف عبء الديون الكبير بقوة إلى أنه لم يتحقق تقدم كاف في معالجة القضايا الهيكلية التي تؤثر على تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا. وتشمل مؤشرات الأزمة المحتملة انخفاض معدلات الادخار المحلي عند حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط منذ عام ٢٠٠٠ على الرغم من التدابير الرامية إلى جمع إيرادات الضرائب ومكافحة التدفقات غير المشروعة ومنع تحويل الأرباح من جانب الشركات متعددة الأطراف وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية.

جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

٧٢ - يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال زيادة المدخرات المحلية المنخفضة وتيسير نقل التكنولوجيا. وتعتبر البلدان الأفريقية الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة.

(١٧) Brahima Sangafowa Coulibaly, Dhruv Gandhi, Lemma Senbet, "Looming debt crisis in Africa: myth or reality?", Brookings Institution, April 2019.

٧٣ - ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[١٨]، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل كبير بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ما يقدر بنحو ١,٣ تريليون دولار، منخفضًا من ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٧ و ١,٨٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وهذا الانخفاض الثالث على التوالي يعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النقطة المنخفضة التي وصلت إليها بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩. ويعود سبب الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أساسا إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة جزء كبير من الأرباح الأجنبية المتراكمة بعد إقرار الإصلاحات الضريبية للشركات في نهاية عام ٢٠١٧.

٧٤ - وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ما يقدر بنحو ٤٦ بليون دولار، مقارنة بـ ٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٧. ولا غرو في أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال تتركز في عدد صغير من البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة نسبياً، لا سيما مصر وإثيوبيا وجنوب أفريقيا.

٧٥ - وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة ٧ في المائة من ١٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وكانت مصر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة وتمثل أكثر من نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة دون الإقليمية. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب بنسبة ٣٦ في المائة ليصل إلى ٣,٦ بلايين دولار، وتركز إلى حد كبير في قطاعات المالية والبنية التحتية والطاقة المتجددة والسيارات.

٧٦ - وانتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا من ناقص ٩٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٨ نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا، حيث زادت أكثر من الضعف ووصلت إلى ٥,٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وكانت الزيادة من جراء ضخ استثمارات كبيرة في مجالات التعدين وتكرير البترول وتجهيز الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، وتأتي على الرغم من استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر السالب في أنغولا.

٧٧ - وفي عام ٢٠١٨، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة ليصل إلى ٩,٨ بلايين دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام ٢٠٠٦. وكان الانخفاض أكثر حدة في نيجيريا، التي هي أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أفريقيا حتى الآن، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤٣ في المائة وبلغ بليوني دولار. وعلى العكس من ذلك، أصبحت غانا أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة ٨ في المائة إلى ٣ بلايين دولار وترتبط معظم استثماراتها بالتنقيب عن الغاز والمعادن.

٧٨ - وظل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وسط أفريقيا وشرق أفريقيا راكداً إلى حد كبير في عام ٢٠١٨ حيث بلغ ٨,٨ بلايين دولار و ٩ بلايين دولار على التوالي. واجتذبت الكونغو ٤,٣ بلايين دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تلقت ١,٥ بليون دولار خلال نفس الفترة. وتتركز معظم الاستثمارات في قطاعي التنقيب عن النفط والمعادن. وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار بنسبة ١٨ في المائة إلى ٣,٣ بلايين دولار، حافظت إثيوبيا على مركزها كأكبر متلقٍ

(١٨) *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٩ : مناطق اقتصادية خاصة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.12).

للاستثمار الأجنبي المباشر في شرق أفريقيا في عام ٢٠١٨. وشهدت كينيا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٧ في المائة إلى ١,٦ بليون دولار في مجالات التصنيع والكيماويات والضيافة والتنقيب عن النفط والغاز.

دال – التجارة

٧٩ – التجارة هي إحدى الوسائل الهامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وستؤثر درجة اندماج البلدان الأفريقية في التجارة العالمية في تقدمها نحو تحقيق الأهداف وخطة عام ٢٠٦٣. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن حجم التجارة العالمية تباطأ نموه في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩ في المائة، منخفضًا من ٤,٦ في المائة في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عوامل تشمل التعريفات الجديدة وضعف النمو الاقتصادي العالمي وتقلب الأسواق المالية. وفي حين بلغ إجمالي الصادرات العالمية من البضائع ١٩,٥ تريليون دولار، بزيادة ١٠ في المائة عن العام السابق، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط، فإن ضعف الطلب على الواردات في أوروبا وآسيا كان عاملاً مهماً في خفض نمو حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٨. وبلغ إجمالي الصادرات من أفريقيا ٤٧٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة عن العام السابق وتقدر بنسبة ٢,٥ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية في عام ٢٠١٨[١٩].

٨٠ – وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما ملحوظا في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنفيذ العشرية الأولى لها، مع بدء نفاذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، أي بعد ٣٠ يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين المطلوبة بموجب المادة ٢٣ من الاتفاق. واعتبارًا من تموز/يوليه ٢٠١٩، وقع ٥٤ بلدا أفريقيا على الاتفاق، وصدق عليه منها ٢٥ بلدا وأودعت وثائق تصديقها.

٨١ – وزادت التزامات المعونة لصالح التجارة العالمية بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦ لتبلغ ٥٧,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧. وبلغت الالتزامات المقدمة إلى أفريقيا ٢١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن عام ٢٠١٦، وبلغت قيمة المعونة لصالح التجارة ١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧[٢٠]. وتمثل الالتزامات في قطاع النقل البري النسبة الأكبر إذ وصلت إلى ٣,٥ بلايين دولار، يليها نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها بمبلغ ٢,٢ بليون دولار والتنمية الزراعية بمبلغ ١,٥ بليون دولار.

٨٢ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أنشأ الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومركز التجارة الدولية المرصد التجاري للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى تزويد البلدان الأفريقية والقطاع الخاص بالبيانات والإحصاءات الضرورية للرصد السليم للتجارة القارية وصنع السياسات القائمة على الأدلة. وسيمكن هذا أصحاب المصلحة من تحديد الفرص الواعدة في السوق وتسهيل المراقبة الفعالة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[٢١].

(١٩) انظر www.worldstopexports.com/top-african-export-countries.

(٢٠) قاعدة بيانات أنشطة المعونة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٢١) التحالف الأفريقي الأوروبي، "EU supports the new AU Trade Observatory" (press release)، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٨٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة ”أفريقيا الرخاء“، والتي تهدف إلى تنمية الطبقة الوسطى الأفريقية، وتشجيع فرص عمل الشباب وتحسين مناخ الأعمال مع استخدام قانون النمو والفرص في أفريقيا الحالي لمواصلة تعزيز العلاقات التجارية الأعمق مع البلدان الأفريقية[٢٢].

هاء - التعاون بين بلدان الجنوب

٨٤ - استمر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أداء دور هام في تنمية أفريقيا، مكملاً العلاقات مع شركائها الإنمائيين التقليديين.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتماد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في الأرجنتين في آذار/مارس ٢٠١٩. وشددت على أهمية هذا التعاون في سياق التغيرات الحالية في السياسة الدولية والعلاقات الاقتصادية مع التأكيد من جديد على أن التعاون بين الشمال والجنوب يظل الوسيلة الرئيسية للتعاون الإنمائي. وأقرت الدول الأعضاء بالدور الحاسم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأكدت الدول الأعضاء ضرورة قيام شركاء التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بتعزيز سياسات وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومساعدتها وضمان اتباع نهج أكثر شمولاً وتماسكاً إزاء التنمية المستدامة. كما شجع المشاركون في المؤتمر الأمم المتحدة على مواصلة إشراك مراكز الفكر ومجتمعات الممارسة والشبكات وأفرقة الخبراء على نحو أكثر فعالية في الجهود المبذولة لفهم دور وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل من أجل التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٨٦ - وفي مؤتمر قمة بيجين عام ٢٠١٨ لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، تم اعتماد إعلان وخطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأطلقت الصين أيضًا ثماني مبادرات لتعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا على مدار الأعوام الثلاثة المقبلة، بما في ذلك تقديم ٦٠ بليون دولار لتمويل أفريقيا في شكل مساعدة حكومية، وكذلك الاستثمار والتمويل من قبل المؤسسات المالية والشركات. ويشمل المبلغ المقدم ١٥ بليون دولار في شكل منح وقروض معفاة من الفائدة وتساهلية و ٢٠ بليون دولار في شكل خطوط ائتمان وصندوق خاص بقيمة ١٠ بلايين دولار لتمويل التنمية وصندوق خاص بقيمة ٥ بلايين دولار لتمويل الواردات من أفريقيا. وتم تشجيع الشركات الصينية على استثمار ما لا يقل عن ١٠ بلايين دولار في أفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة.

٨٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظمت تركيا والاتحاد الأفريقي المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي - الأفريقي الثاني لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، وتعزيز الشراكات بين دوائر الأعمال التجارية من الجانبين وخلق فرص استثمار. ومن خلال المنتدى، تم تسهيل أعمال رواد الأعمال الأتراك والأفريقيين في خلق فرص استثمارية ومشاريع مشتركة من كلا الجانبين.

(٢٢) انظر www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-africa-strategy-advances-prosperity-security-stability.

رابعا – الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

ألف – لمحة عامة

٨٨ – واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير للاتحاد الأفريقي وكياناته، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والمساهمة في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٨٩ – واتخذ الدعم أشكالا مثل الاضطلاع ببناء القدرات والمؤسسات، وتقديم خدمات استشارية سياساتية، وزيادة الوعي بالمساءلة عن الالتزامات المتعهد بها تجاه التنمية الأفريقية، ودعم جهود تعبئة الموارد من خلال برامج ومشاريع الدعوة والتمويل العالمية. وجرى تناول هذه المسائل بتفصيل أوسع في التقرير عن دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2019/10)، الذي ينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير.

٩٠ – إضافة إلى ذلك، دعمت منظومة الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي عن طريق إجراء حوار عالمي في مجال الدعوة والسياسات بشأن وضع حلول للتحديات الأفريقية، لا سيما في سياق موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٨، وهو ''كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا''، وموضوع ''اللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا'' لعام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، نظم مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا أول سلسلة للحوار الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في المقر في نيويورك تحت شعار ''مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا في سن ١٥: شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا''. وعقدت السلسلة الثانية في أيار/مايو ٢٠١٩ لمعالجة قضايا النزوح القسري في أفريقيا وإذكاء الوعي بها وتسليط الأضواء على أفضل ممارسات التضامن الأفريقي في معالجة هذه القضايا ودراسة المسؤولية المشتركة ودور الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني والتنمية.

٩١ – وجرى التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة التكامل والتنمية لأفريقيا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وكذلك إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة والسلام والأمن وإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، الموقَّعين في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التوالي. علاوة على ذلك، يجري إعادة تنشيط فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية لتمكينها من أداء دور في تعزيز الاتساق والتشاور والتنسيق على نطاق المنظومة لأنشطة الأمم المتحدة دعما لأفريقيا التي تربط بين السلام والأمن والتنمية..

باء – تعزيز آلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة له

٩٢ – في أيار/مايو ٢٠١٨، أوصى المشاركون في الدورة التاسعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا بأن تعمل الآلية على مواءمة عملها مع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن وإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٩٣ - وفي هذا الصدد، حددت الدورة العشرون للآلية، التي عقدت في المغرب في آذار/مارس ٢٠١٩، مجالات التوافق بين الإطارين ومجموعات الآلية وشددت على ضرورة اعتماد نهج كلية ومتكاملة لضمان انخراط جميع المجموعات وآليات التنسيق دون الإقليمية ذات الصلة بشكل مفيد في تنفيذ الإطارين وأولويات الاتحاد الأفريقي. وهذا من شأنه أن يعزز التنسيق والتعاون بين المجموعات.

٩٤ - وطبقا لنظام المجموعات المعاد تشكيله للآلية، تم اعتماد خطة عمل الآلية الموحدة وأصبحت الآن متوافقة مع الأولويات الاستراتيجية السبع للاتحاد الأفريقي: التكامل الإقليمي؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ومبادرة سوق النقل الجوي الإفريقي الموحدة؛ وحرية حركة الناس والسلع والخدمات؛ ومبادرة ''إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠''؛ وتغير المناخ؛ ونوع الجنس والمرأة والشباب.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات السياساتية

٩٥ - منذ اعتمادها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في لوساكا في عام ٢٠٠١، كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمثابة إطار مهم للتنمية الأفريقية، حيث عملت على تركيز الجهود الوطنية والدولية على القطاعات الرئيسية ذات الأولوية الحيوية للتنمية المستدامة في أفريقيا. ومع اعتماد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنفيذ العشرية الأولى لها، تم دمج أولويات الشراكة الجديدة بالكامل في مخطط التنمية التحولي للقارة.

٩٦ - وبناء على القرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي، تحولت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية لتنسيق تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنفيذ العشرية الأولى لها. وبدعم من وكالة التنمية باعتبارها الذراع التقنية، واصلت البلدان الأفريقية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي تشمل الزراعة والأمن الغذائي؛ وتطوير البنية التحتية؛ والصحة والتعليم؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة والسياحة؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٩٧ - وأحد المعالم الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٩. وأصبحت أفريقيا الآن أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث يبلغ عدد سكانها ١,٢ بليون مستهلك ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٣,٤ تريليون دولار. ومن شأن ذلك أن يعزز التجارة والاستثمار داخل أفريقيا ويزيد من دمج القارة في سلاسل القيمة العالمية.

٩٨ - وساهمت البيئة الخارجية، التي أصبحت مواتية بفضل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، في تقدم البلدان الأفريقية في تنفيذ كلا الخطتين. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات التي يمكن أن تعطل هذا التقدم إن لم يتم التصدي لها.

٩٩ - وفي أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٦٣، تحولت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومفوضة بولاية محددة،لتوفير الدعم الفني لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة إجراء استعراض شامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ صدور قرار

الجمعية العامة ٢/٥٧ المعنون "إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وينبغي أن يقيم الاستعراض تأثير الدعم والدروس المستفادة بالإضافة إلى إدراج توصيات بشأن طرائق المشاركة في المستقبل.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالزراعة، لا يزال نقص التمويل يمثل تحديًا كبيرًا يعوق تنمية الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، لذلك ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة من البلدان الأفريقية لتعبئة المزيد من الموارد العامة المحلية للزراعة، بما في ذلك تأمين التمويل من القطاع الخاص من المصادر المحلية والخارجية. وينبغي للبلدان الأفريقية أيضًا تعزيز نظم جمع البيانات الزراعية وإدارتها لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات إعلان مابوتو وإعلان مالابو بشأن النمو الزراعي المتسارع والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.

١٠١ - ونظرًا لتزايد تعرض البلدان الأفريقية لتغير المناخ وتأثيره المدمر على الزراعة، كما شهدنا في ملاوي وموزامبيق وزيمبابوي في أعقاب إعصار إيداي في آذار/مارس ٢٠١٩، يتعين على البلدان الأفريقية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، زيادة الاستثمار في بناء قدرتها على الصمود لتعزيز قدراتها على تحمل الصدمات الناجمة عن الطقس والمناخ.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالبنية التحتية، هناك حاجة إلى توسيع نطاق تنفيذ مشاريع البنية التحتية على الرغم من العديد من الميزات المبتكرة لبرنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا. سيكون تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتعبئة المزيد من التمويل لمشاريع البنية التحتية عاملاً رئيسياً في زيادة التقدم في تنفيذ مشاريع البرنامج، والتي يجب تسريعها مع دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ.

١٠٣ - ويتعين على البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوصول إلى خدمات التعليم والتوظيف والتمويل والخدمات الصحية الجيدة وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في الاقتصاد والسياسة ومجالات الحياة الأخرى من أجل إطلاق طاقات الأعمال التجارية غير المستغلة من عقالها في أفريقيا وتسخير طاقات السكان الشباب.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، يُظهر التصديق المعجل على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التزام البلدان الأفريقية بالتكامل الاقتصادي القاري. ومع ذلك، يتعين على البلدان الأفريقية معالجة القضايا المعلقة المتبقية، بما في ذلك جداول امتيازات التعريفة وجداول التزامات الخدمة وقواعد المنشأ. وإن إطلاق العنان لطاقات منطقة التجارة الحرة سوف يتوقف على التفاوض الناجح على هذه الأدوات الداعمة والمرحلة الثانية من مفاوضات التجارة الحرة حول حقوق الملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار.

١٠٥ - وتتيح منطقة التجارة الحرة أيضاً فرصاً هائلة للقطاع الخاص في الأسواق الأفريقية. وإذا تم استغلال هذه الفرص بالكامل، يمكن أن تساعد الشركات العديد من البلدان الأفريقية على تسريع النمو وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك تحتاج البلدان الأفريقية إلى تعزيز تشجيع ريادة الأعمال وتنمية المهارات وتوفير بيئة تجارية واستثمارية مواتية للقطاع الخاص.

١٠٦ - ينبغي للبلدان الأفريقية أن تقيم شراكات مع الشركاء التقليديين والجدد والناشئين من خلال منتديات مثل منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ الخطتين.

١٠٧ - وفي الوقت الذي تتخذ فيه البلدان الأفريقية تدابير حاسمة لإرساء أساس متين للتنمية المستدامة، هناك حاجة إلى معالجة العلاقات التجارية من خلال التفاوض والامتناع عن الحمائية لضمان استمرار التجارة كعامل حفاز للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

١٠٨ - وفي حين أن ارتفاع مستويات الديون يمثل اتجاها عالميا، فإنها تمثل تحديات خاصة للبلدان الأفريقية، حيث أنها تحول الموارد عن القطاعات ذات الإمكانات الأكبر للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع اشتداد حدة الظروف المالية العالمية، فإن هذا قد يزيد من تعرض البلدان الأفريقية لارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يؤدي إلى مزيد من الاختناق في النمو والتنمية المستدامة. وستكون هناك حاجة لبذل جهود منسقة من قبل البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الديون المحتملة من خلال تحسين شفافية الديون، وإدارة النفقات، وزيادة تعبئة الموارد المحلية وتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إدارة الديون.